اتجاهات الرأي العام نحو الانقسامات السياسية في مصر
استطلاع للرأي العام خلال شهر مارس ٢٠١٣م

أ.د. عدلي سيد رضا(*)

أ.د. خالد صلاح الدين حسن علي(**)

مقدمة:

يؤكد خبراء الرأي العام والاتصال السياسي أن استطلاعات الرأي التي تتسم بالموضوعية والانتظام والدورية إنما تُمثل بدورها مرجعيةً علميةً رصينةً يمكن الاستناد إليها في دراسة عملية تشكيل الرأي العام والوقوف على متغيراتها والعلاقات القائمة بينها وصولاً إلى فهمٍ دقيقٍ لواقع الرأي العام في المجتمع ؛ مما يدعم بدوره وظائف الفهم والتفسير والتنبؤ بتطور ظاهرة الرأي العام ومستويات تفاعلها مع الأنظمة الفرعية في المجتمع سواءً السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية.

وقد حظيت استطلاعات الرأي العام في المجتمعات الغربية خلال العقود الثلاثة من القرن الماضي بقدرٍ معتدلٍ من الشرعية لعدة مسوِّغات أبرزها؛ اتباع المعايير العلمية في إجراءات استطلاعات الرأي العام، واستناد تلك الاستطلاعات إلى الإحصاء وتحديدها لدرجاتٍ معتبرةٍ من الثقة في النتائج، وتوظيف النظريات والنماذج العلمية في تفسير نتائجها، فضلاً عن التطوير المستمر في أساليب وأدوات جمع البيانات من عيناتٍ ممثلة لخصائص الرأي العام في المجتمعات البحثية المعينة.(١)

وقد دأبت الديمقراطيات الراسخة وتلك الناشئة على توظيف استطلاعات الرأي بوصفها أداةً منهجيةً معتبرة لرصد اتجاهات المواطنين نحو القضايا المهمة. ففي سياق الولايات المتحدة الأمريكية أجرت المعاهد والمراكز البحثية البارزّة مثل معهد جالوب ومركز "روبر" لبحوث الرأي العام، ومركز "بيوو" للمسوح وبحوث

(*) الأُستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون/ كلية الإعلام/ جامعة القاهرة

(**) الأستاذ بكلية الإعلام ومدير مركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام/ جامعة القاهرة

الرأي العديد من استطلاعات الرأي منذ تولى الرئيس أوباما للحكم عام ٢٠٠٨م.

وقد تضمنت تلك الاستطلاعات نتائج مهمة حول اتجاهات الرأي العام الأمريكي بشأن أداء إدارة الرئيس أوباما للقضايا الداخلية المهمة وأبرزها ملف الرعاية الصحية، فضلاً عن القضايا الخارجية وأبرزها ثورات الربيع العربي، والملف النووي الإيراني، وإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، والخلافات السياسية مع روسيا الاتحادية.

ويتكرر النموذج ذاته في سياق الاتحاد الأوروبي حيث تعمد المراكز البحثية في البلدان الأوروبية السبع والعشرين الأعضاء بالاتحاد إلى رصد اتجاهات الرأي العام الأوروبي نحو القضايا المصيرية مثل الأزمات المالية في بعض البلدان الأوروبية، والهجرة غير الشرعية لأوروبا، والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

على الجانب الآخر، تعاني استطلاعات الرأي العام في البلدان النامية ومنها مصر العديد من المشكلات البنيويّة المرتبطة بالتمويل وعدم استقلالية مراكز بحوث الرأي العام، وغياب تأهيل الباحثين والكوادر البشرية، فضلاً عن الإشكاليات النظرية والمنهجيّة المرتبطة بإجراءات استطلاعات الرأي العام في سياق تلك المجتمعات النامية.

ووفقاً للتجارب العالمية تضطلع استطلاعات الرأي العام بست وظائف معيارية في المجتمعات الديموقراطية سواءً الراسخة منها أم الناشئة؛ وتتمثل تلك الوظائف فيما يلي:

- بناء جسور من التقارب بين الرأي العام والساسة وصُناع القرار.
- الرصد العلمي المقنن والمنتظم لمستويات اهتمامات الرأي العام بالقضايا المهمة خلال فترة أو فتراتٍ زمنيةٍ بعينها.
- رصد السمات البارزّة في اتجاهات المواطنين نحو أداء الحكومات والمؤسسات التشريعية والرموز السياسية (رؤساء الدول،ورؤساء الأحزاب، وقادة الرأي، والمرشحين السياسيين وغيرهم...).
- الرصد العلمي والمنهجي لمستوى الاجماع الاجتماعي بين المواطنين حول أولوياتٍ بعينها؛ وبخاصةٍ خلال مراحل التحول الديمقراطي.

- رصد اتجاهات المواطنين عن كثب وإخضاعها للتحليل الدوري المتعمق للوقوف على الآليات التي تحكم عملية تشكيل الرأي العام في المجتمع عبر الوقت.
- توفير قاعدة معلوماتية رصينة عن واقع الرأي العام في المجتمع بما يُمثل مرجعيةً ذات دلالة واعتبار يستند إليها صُناع السياسات خلال مرحلة اتخاذ القرار بشأن التحديات المجتمعية.(٢)

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يُميّزون بين كلٍ من استطلاعات الرأي والمسوح العلمية وبحوث الرأي العام على اعتبار أن الأخيرة تدرس العلاقات القائمة بين عددٍ كبيرٍ من المتغيرات البحثية إلا أن ثمة اتفاقاً بين خبراء مناهج البحث على أنَ الاستطلاعات والمسوح وبحوث الرأي العام تصب جميعها في خدمة هدف واحد ألا وهو الوقوف على معارف الرأي العام واتجاهاته نحو القضايا المهمة خلال فترةٍ أو فتراتٍ زمنيةٍ بعينها.(٣)

وتتميز استطلاعات الرأي بعددٍ من الخصائص البحثية المهمة أبرزها؛ الاستجابة الفورية للأحداث الطارئة، والسرعة في عملية جمع البيانات، والمباشرية في طرح النتائج، فضلاً عن الإتاحة من خلال نشر النتائج وبثها عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة.(٤)

وقد أجرى مركز بحوث ودراسات الرأي العام بكلية الإعلام(*) الاستطلاع الحالي بوصفه استجابةً بحثيةً تتسم بالسرعة والدقة والموضوعية للوقوف على اتجاهات الرأي العام المصري نحو الصراع السياسي المحتدم في مصر وتقييمه – أي الرأي العام– لإفرازات هذا الصراع وتأثيراته على مستقبل المسار الديمقراطي في مصر.

المشكلة البحثية وأهميتها:

تُمثل مرحلة التحول الديمقراطي Democratic Transition؛ انتقالاً حاداً من نظامٍ سياسي يتسم بالديكتاتورية والشمولية إلى نظامٍ جديدٍ يؤمن بحرية الرأي والتعبير ويُعلي من مكانة الرأي العام في المجتمع. وتنطوي عملية التحول الديمقراطي على أنماطٍ من الصراع السياسي بين القوى السياسية والثورية والاجتماعية وصولاً إلى مرحلة بناء النظام الجديد والحيلولة دون إعادة إنتاج النظام الديكتاتوري القديم.

ووفقاً لخبراء الرأي العام والاتصال السياسي فإن مرحلة الانتقال الديمقراطي تنطوي على عدة مخرجات تؤثر بدورها في الرأي العام عبر الوقت؛ وتتمثل تلك المخرجات فيما يلي:

- اتسام الواقع السياسي وتفاعلاته بالتعقيد والغموض.
- يُفرز الصراع السياسي المجتمعي العديد من المشكلات والقضايا والانقسامات التي تهدد نجاح عملية التحول الديمقراطي.
- شيوع الشائعات التي تستهدف الرموز السياسية وقادة الرأي والمؤسسات المجتمعية المختلفة.
- الاهتمام البالغ من قبل القوى السياسية والثورية بتدشين خطاب إعلامي تؤثر من خلاله في الرأي العام وتحمله لتبني مواقفها السياسية من القضايا المهمة المثارة بالمجتمع.(٥)

ووفقاً لمنظّري نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام Media Dependency فإن الرأي العام يلجأ لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة لجمع المعلومات حول القضايا المهمة خلال مرحلة الأزمات التي تنطوي على مستويات متزايدة من الغموض والتعقيد وهو ما ينطبق على مراحل التحول الديمقراطي؛وفي هذا الصدد تتزايد تأثيرات وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام حول الواقع السياسي وإفرازاته عبر الزمن.(٦)

وتُمارس وسائل الإعلام وظيفةً معرفيةً مهمة خلال مرحلة التحول الديمقراطي من خلال التهيئة المعرفية Cognitive Priming للرأي العام من خلال إمداده بالتفاصيل المعلوماتية اللازمة لتقييم أداء الرؤساء والحكومات والسياسيين بشأن القضايا والتحديات المختلفة في المجتمع.

وتُمثل تلك المعلومات المرجعية التي يستند إليها الرأي العام في قبوله أو رفضه للسياسات المتبعة من قبل الرؤساء والمسئولين الرسميين؛ ويمتد الأمر ليشمل تقييم الرموز السياسية المعارضة من السياسيين والثوريين وغيــرهم.(٧)

وقد شهد الواقع السياسي المصري منذ الثاني والعشرين من نوفمبر ٢٠١٢م انقسامات سياسية حادة على خلفية الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي لتحصين قراراته الرئاسية.

وقد دفع ذلك المعارضة الليبرالية واليسارية وبعض القوى الثورية للتوحد في إطار كيانٍ سياسي يشمل نحو أربعة وثلاثين حزباً وقوى سياسية وثورية وحمل هذا التكتل مسمى "جبهة الإنقاذ الوطنية" وكان من أبرز الأحزاب المنضوية في طياتها- أي تلك الجبهة- حـــزب الدستور وحزب الوفـــد الجديد وحزب المؤتمر المصري والتيار الشعبي المصري وحزب التجمع والحـــزب المصري الديمقـــراطي الاجتماعي وحزب مصر الحرية. وقد شهدت الشهور التالية لتدشين جبهة الإنقاذ صراعاً سياسياً حاداً بينها وبين كلٍ من مؤسسة الرئاسة وتيار الإسلام السياسي.

كما انطوى تيار الإسلام السياسي أيضاً على انقساماتٍ في الآليات والتصورات بشأن إدارة المؤسسة الرئاسية للحكم في مصر؛ وقد برز ذلك في الخلافات الحادة بين حزب الحرية والعدالة الواجهة السياسية للإخوان المسلمين وحزب النور بوصفه الواجهة السياسية للسلفيين.

وإزاء هذه الانقسامات والخلافات السياسية الحادة تأزم الواقع السياسي بمصر وألقى ذلك بظلاله السلبية على الرأي العام المصري الذي كان يتطلع إلى دولةٍ مستقرةٍ يسودها التوافق والعدالة الاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق تتحدد المشكلة البحثية في رصد وقياس اتجاهات الرأي العام المصري نحو الصراع السياسي بين مؤسسة الرئاسة وجبهة الإنقاذ الوطنية ، كذلك الانقسامات التي سادت بين مكوّنات تيار الإسلام السياسي، فضلاً عن رصد وقياس تقييم المواطنين لأداء مؤسسة الرئاسة وعلى رأسها د.محمد مرسي وكذلك تقييمهم لأداء حكومة د.هشام قنديل، ويمتد الاهتمام البحثي للاستطلاع الحالي ليرصد اتجاهات الرأي العام نحو أداء وسائل الإعلام المصرية وتناولها الإخباري للصراع والانقسامات السياسية في مصر.

أهمية الاستطلاع الحالي:

١. يرتاد الاستطلاع الحالي مساراً بحثياً يجمع بين عددٍ من الرؤى النظرية والعلمية السائدة في العلوم السياسية وعلوم الاتصال السياسي والإعلام والرأي العام.

٢. تتزايد أهمية البحوث والاستطلاعات عندما ترتبط ارتباطاً مباشراً باحتياجات المجتمع؛ وفي هذا الصدد تبدو الأهمية البالغة للاستطلاع الحالي بوصفه تلبيةً لحاجة بحثية مجتمعية مؤداها ضرورة رصد اتجاهات الرأي العام نحو الانقساماتً السياسية وحدود تأثيراتها على مستقبل مصر.
٣. تبني الاستطلاع الحالي لآلية قياس الرأي العام المصري بوصفه المتغير الأبرز The Salient Predictor في عملية التحول الديمقراطي التي تستهدف إقرار الحريات وإعلاء مكانة الرأي العام وتكريس دوره في صياغة مستقبل مصر.
٤. اتباع المعايير المنهجيّة السائدة في بحوث ودراسات الرأي العام والقائمة على القياس وفقاً للمستوى التجميعي The Aggregate Level؛ أي قياس مجموع آراء المواطنين في مصر نحو الصراع السياسي القائم في المجتمع خلال فترةٍ زمنيةٍ بعينها.

مراجعة التراث العلمي:

لم يهتم الساسة وصُناع القرار في المجتمع المصري بالتعرف على اتجاهات الرأي العام بشأن التحديات المصيرية للمجتمع خلال العقود المنصرمة من القرن الماضي. على حين شهدت السنوات المبكرة من القرن الحادي والعشرين اهتماماً ملحوظاً بالرأي العام حيث دأبت مراكز استطلاع الرأي ذات الطابع الحكومي وتلك الخاصة، فضلاً عن المراكز الأكاديمية على رصد معارف الرأي العام المصري واتجاهاته نحو القضايا المهمة في مصر.

وفي ضوء الطرح السابق تتضمن عملية مراجعة التراث العلمي طرحاً لأبرز الاستطلاعات التي أجرتها تلك المراكز خلال السنوات الأخيرة.

وفي هذا الصدد، أجرى مركز استطلاع الرأي العام التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري أكثر من عشرين استطلاعاً سياسياً خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤-٢٠١٣م. ومن أبرز تلك الاستطلاعات؛ استطلاع رأي المواطنين حول المشاركة في الانتخابات وقد أُجرى الاستطلاع على عينة طبقية قوامها ألف مبحوثاً في ثماني محافظات مصرية في الفترة من ١٥-١٨ يناير ٢٠٠٤م. وقد أُجرى الاستطلاع من خلال التليفون؛ ووفقاً لنتائج هذا الاستطلاع أشار معظم المبحوثين إلى أنهم يمتلكون بطاقاتٍ انتخابيةٍ، وأنهم

يعتزمون المشاركة في الاستفتاء الرئاسي على الرئيس الأسبق مبارك،فضلاً عن الانتخابات التشريعية "انتخابات مجلس الشعب".[٨]

وفي الفترة من ١٨- ١٣ فبراير ٢٠٠٥م أجرى مركز استطلاع الرأي العام ذاته استطلاعاً لآراء المواطنين حول الأدوار المجتمعية والتنموية للمجالس الشعبية المحلية؛ حيث أشار المبحوثون إلى ضرورة تطوير تلك المجالس لارتباطها بعملية التنمية في مصر.[٩]

كما أجرى المركز ذاته استطلاعاً مهماً للرأي بعد ثورة ٢٥ يناير - وتحديداً في شهر إبريل ٢٠١١م-؛ للتعرف على آراء المواطنين في العلاقة بين الشرطة والشعب ومقترحاتهم لتطوير تلك العلاقة، وتقييمهم للوضع الأمني في مصر. وقد أكد المبحوثون في هذا الاستطلاع على أهمية دور الشرطة في تحقيق الاستقرار الأمني في المجتمع المصري.[١٠]

وفي عام ٢٠١٢م أجرى مركز استطلاع الرأي العام التابع لمجلس الوزراء استطلاعاً مهماً في سياق الانتخابات الرئاسية استهدف بدوره التعرف على السمات التي يعتقد الرأي العام المصري أنه من الضروري توافرها في أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر الحديث. وقد أُجري الاستطلاع الحالي خلال الفترة من ١١-٢١ إبريل على عينة قوامها ١٠٢٦ مبحوثاً من سن ١٨ عاماً فأكثر. وقد أكد المبحوثون على أهمية توافر سمة القائد في الرئيس القادم، وأن يكون قادراً على تحقيق الاستقرار وضمان العدالة الاجتماعية للمصريين.[١١]

من ناحية أخرى، فقد أجرى المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" وهو أحد المراكز البحثية الخاصة عدداً من استطلاعات الرأي العام وبخاصة بعد ثورة يناير. ومن أبرز تلك الاستطلاعات الاستطلاع السادس الذي أجراه المركز في سياق الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م على عينة احتمالية قوامها ٢٢٧٨ مبحوثاً من سن ١٨ عاماً فأكثر من خلال الهاتف.ووفقاً لهذا الاستطلاع فقد أكد ٨٤% من المبحوثين أن الانتخابات الرئاسية ستجرى في موعدها، كما أكد ٧٦% منهم أنها ستكون انتخابات نزيهة تعكس مناخ الديمقراطية والحريات في مصر.[١٢]

وفي سياق الانتخابات الرئاسية ذاتها أجرى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عدداً من الاستطلاعات أبرزها استطلاع الرأي الذي أُجري في الفترة من ١٤-١٧ مايو ٢٠١٢م أي قبل ستة أيام من الانتخابات الفعلية. وقد

أُجري الاستطلاع على ١٢٠٠ مبحوثاً لرصد فرص المرشحين في الفوز بالانتخابات. وأشارت النتائج إلى تقدم عمرو موسى(٣١,٧%)، ثم أحمد شفيق (٢٢,٦%)، ثم محمد مرسي (١٤,٨%)، ثم عبد المنعم أبو الفتوح (١٤,٦%).[١٣]

وعقب تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي الحكم أجرى المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" مجموعةً من الاستطلاعات الدورية لتقييم أداء الرئيس وأبرزها الاستطلاع الذي أجراه المركز في ديسمبر ٢٠١٢م أي بعد ستة أشهر من تولي د. مرسي الحكم. وقد أُجري الاستطلاع على عينةٍ احتماليةٍ قوامها ١٨٣٣ مبحوثاً من خلال المقابلات المباشرة، وذلك خلال يومي ٢٦ و٢٧ ديسمبر ٢٠١٢م. وأشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة الموافقة على أداء الرئيس من ٥٧% في نهاية شهر نوفمبر إلى ٦٣% في نهاية شهر ديسمبر أي الشهر السادس لتولي الرئيس مقاليد الحكم في مصر.[١٤]

التعليق على التراث العلمي:

اتسمت استطلاعات الرأي العام التي أجرتها المراكز الرسمية والخاصة وتلك التابعة لمؤسسات إعلاميةٍ بعددٍ من المزايا النظرية والمنهجيّة على النحو التالي:

١. اتسمت عملية جمع البيانات من المبحوثين بالسرعة حيث لم يتجاوز الإطار الزمني لجمع البيانات الأسبوع. ويتوافق ذلك بدوره مع أبرز خصائص الاستطلاعات التي تستند إلى السرعة في جمع البيانات من الرأي العام بدرجاتٍ عاليةٍ من الدقة والموضوعية والانتظام.
٢. تميزت عيناتُ الاستطلاعات بأنها تُمثل خصائص المجتمعات الحضرية والوجه البحري والوجه القبلي مما يجعلها منهجياً من العينات الممثلة للرأي العام المصري.
٣. اعتمدت استطلاعات الرأي التي أجرتها المراكز المذكورة على المباشرية في عرض النتائج من خلال توظيف النسب المئوية والأشكال والرسوم الإحصائية. كما دأب مركز "بصيرة" على استخدام السلاسل الزمنية لإبراز التغيرات في شعبية الرئيس مرسي عبر الزمن ومن خلال فاصل زمني ثابت قوامه شهر.

على الجانب كان ثمة مآخذ على استطلاعات الرأي التي تم عرض نتائجها ضمن إطار التراث العلمي؛ وتتمثل تلك المآخذ فيما يلي:

١. دأب القائمون على تلك الاستطلاعات على الربط بين حجم العينة وخطأ المعاينة وعلى الرغم من صحة هذا الطرح إحصائياً إلا أن خبراء مناهج البحث يؤكـــدون على أن منـــاط التمييز هو خصائص العينة وجودتها القائمة على تمثيلها الدقيق للمجتمع البحثي وليس حجم العينة في حد ذاته The Predictor is Sampling Quality not Sampling Size.

٢. اعتمدت كثيرٌ من الاستطلاعات على التليفون الأرضي أو المحمول كوسيلةٍ للوصول للمبحوثين. والأمر الذي لاريب فيه أن معدلات الثقة لدى خبراءٍ مناهج البحث في الاستطلاعات عبر التليفون تتسم بالمحدودية مقارنةً بمعدلات الثقة في عملية جمع البيانات من المبحوث مباشرةً In person Survey.

٣. لم تعكس نتائج بعض الاستطلاعات واقع المجتمع المصري ففي سياق الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢م؛ أكدت نتائج الاستطلاعات على تقدم المرشح الرئاسي عمرو موسى على حين تراجع المرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية الفعلية ليأتي متأخراً بعد أحمد شفيق ومحمد مرسي وحمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح.

المحاور البحثية لاستطلاع الرأي الحالي:

يرتكز استطلاع الرأي العام الحالي على حقيقةٍ علميةٍ مفادها أن الرأي العام هو قطب الرحى في المجتمع وأنه الأكثر تأثراً بمخرجاتٍ العملية السياسية من قراراتٍ وسياساتٍ لأنها تؤثر فيه–أي الرأي العام – تأثيراً مباشراً. وانطلاقاً من تلك القاعدة النظرية والمنهجية فقد اهتم القائمون على الاستطلاع الحالي بالرصد العلمي والمقنن لتقييم الرأي العام لواقع الحياة السياسية في مصر وما يسوده من خلافاتٍ وانقسامات؛ وذلك وفقاً للمحاور البحثية التالية:

أولاً: تقييم الرأي العام المصري لحـــدود تحقيق ثورة ٢٥ يناير لأهـــدافها ومراميها.

ثانياً: المصادر التي يعتمد عليها الرأي العام في استقاء المعلومات عن الواقع السياسي المصري.

ثالثاً: اتجاهات الرأي العام نحو أسباب ومسوِّغات الانقسامات السياسية في مصر في الآونة الأخيرة.

رابعاً: اتجاهات الرأي العام نحو الحلول المقترحة للعبور من الأوضاع المتأزمة في مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

الإجراءات المنهجيّة:

يندرج الاستطلاع الحالي منهجيّاً ضمن فئة البحوث الوصفية Descriptive Researches التي تهتم برصد الظاهرة البحثية وسماتها المختلفة وتوصيف العلاقات القائمة بين متغيراتها بدرجاتٍ متزايدةٍ من الدقة والموضوعية والانتظام. كما يتسم الاستطلاع أيضاً بالطابع الكمي Quantitative Attribute ؛ حيث تم الاستناد إلى الإحصاء والأساليب الرياضية في معالجة البيانات المستمدة من المبحوثين وفي طرح النتائج الخاصة باتجاهاتهم نحو الواقع السياسي في مصر خلال فترة الدراسة.

وقد تم الاستناد إلى منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي بما يسمح بسبر أغوار الظاهرة محل الدراسة والوصول إلى نتائج تتسم بالدقة والسلامة المنهجيّة.

عينة الدراسة وخصائصها:

تم سحب عينة قوامها ٥٤٠ مبحوثاً من خمس محافظات تُمثل بدورها المحافظات الحضرية والوجهين البحري والقبلي. وقد تم سحب العينة بأسلوب العينة الحصصية Quota Sampling؛ بوصفها الأفضل في بحوث الرأي العام وقياساته حيث تضمن تمثيل مختلف خصائص المجتمع البحثي في عينة الدراسة كما تُبرز مستويات التباين بين المبحوثين، وبخاصةٍ مع عدم توافر إطار معتبر للعينة Sampling Frame يمكن الاستناد إليه في تقسيم المجتمع إلى طبقاتٍ بحثية تعكس التباين بين المبحوثين في المجتمع البحثي.(١٥)

وقد كان توزيع العينة على النحو التالي:

- فيما يتعلق **بالمنطقة الجغرافية**؛ كان التوزيع الحصصي للمحافظات على النحو التالي: محافظة القاهرة (١٢٠ مبحوثاً بنسبة ٢٢,٢٢%)، ومحافظة الجيزة (١٠٠ مبحوثاً بنسبة ١٨,٥٢%)، ومحافظة الشرقية (١٢٠ مبحوثاً

بنسبة ٢٢,٢٢%)، ومحافظة المنوفية (١٠٠ مبحوثاً بنسبة ١٨,٥٢%)، ومحافظة أسيوط (١٠٠ مبحوثاً بنسبة ١٨,٥٢%).

- وفيما يتعلق **بالنوع**؛ فقد بلغ عدد الذكور بالعينة ٢٧١ مبحوثاً بنسبة ٥٠,٢%، و٢٦٩ مبحوثةً من الإناث بنسبة ٤٩,٨%.
- وقد تنوعت **المراحل العمرية** للمبحوثين على النحو التالي: ٢٤% من المبحوثين أقل من ٢٠ عاماً، و٢٨% من المبحوثين في المرحلة العمرية من ٢٠ عاماً إلى ٢٩ عاماً، أما المبحوثين في المرحلة العمرية من ٣٠ عاماً إلى ٣٩ عاماً فقد بلغت نسبتهم ٢٣%، بينما المبحوثين في المرحلة العمرية من ٤٠ الى ٤٩ عاماً فقد بلغت نسبتهم ١٥%، وأخيراً؛ فقد تم تمثيل المبحوثين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً بوزنٍ نسبي قدره ١٠% من إجمالي عينة الاستطلاع.
- كما اهتم القائمون على الاستطلاع الحالي اهتماماً بالغاً بتمثيل متغير **المستوى التعليمي** للمبحوثين حيث ظهر على النحو التالي: بلغت نسبة المبحوثين الذين يُجيدون القراءة والكتابة ٣%، أما نسبة المبحوثين الحاصلين على مؤهل متوسط أو أقل ٤٢,٦% (منهم ٧,٢% حاصلين على مؤهل أقل من متوسط، و٣٥,٤% حاصلين على مؤهل متوسط أو فوق متوسط)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلٍ عالٍ ٤٩,٣%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على دراساتٍ عليا من المبحوثين ٥,١% من إجمالي عينة الاستطلاع.
- وقد تبين من نتائج الاستطلاع انخفاض نسبة انتماء المبحوثين للأحزاب السياسية؛ حيث ينتمي للأحزاب السياسية ٢٦ مبحوثاً فقط من إجمالي ٥٤٠ مبحوثاً هيّ عينة الاستطلاع، وذلك بنسبة ٤,٨% ، وكانت الأحزاب التي ينتمي إليها هؤلاء المبحوثون على النحو التالي: حزب الحرية والعدالة (تسعة مبحوثين بنسبة ٣٤,٦% **من إجمالي المنتمين للأحزاب السياسية!!**)، وحزب النور (خمسة مبحوثين: ١٩,٢%)، وحزب مصر القوية (أربعة مبحوثين: ١٥,٤%)، وحزب الوفد وحزب المصري الديمقراطي (مبحوثان لكلٍ منهما: ٧,٧%)، ومبحـــوثاً واحداً لكلٍ من حزب الوطن الحر وحزب الدستور وحزب البناء والتنمية، بينما لم يذكر مبحوثاً واحداً اسم الحزب الذي ينتمي إليه.

وقد تم تصميم استمارة الاستقصاء بوصفها أداةً منهجيّةً دقيقةً لجمع البيانات من المبحوثين وفي هذا الصدد فقد تضمن الاستقصاء مقاييس للاتجاهات للوقوف على تقييم المبحوثين للأوضاع السياسية في مصر خلال فترة الدراسة. وقد تم الاعتماد على المقياس الثلاثي Triadic Scale الذي يتضمن ثلاث قيم هيّ(موافق، ومحايد، ومعارض).

وقد تم تصميم مقياس متعدد العبارات Multi-item Scale؛ بما يسمح بالقياس الدقيق لاتجاهات المبحوثين نحو الانقسامات السياسية في مصر.

ونظراً لأن الباحثين في الاستطلاع الحالي قد تبنّوا النمط المعياري في قياس الرأي العام والقائم على النمط التجميعي؛ من ثمّ فقد تم الاعتماد على آلية التجميع Summation للوقوف على مجموع آراء المبحوثين نحو الموضوعات والأبعاد الفرعية المرتبطة بالانقسامات السياسية في مصر.

وقد تم قياس الاتساق في اتجاهات المبحوثين من خلال تطبيق معامل الارتباط المتقابل Split-half Correlation؛ وقد بلغ معامل الاتساق في استجابات الرأي العام المصري نحو مقاييس الاستطلاع الحالي ٠,٩٠٤ مما يعكس قدراً متزايداً من التوافق في اتجاهات الرأي العام المصري نحو الأوضاع السياسية الراهنة في مصر.

وقد تمت عملية جمع البيانات من المبحوثين خلال الفترة من ١٥-٢٠ مارس ٢٠١٣م(**) من خلال المقابلة المباشرة مع المبحوثين In Person Poll وهو الأسلوب الأكثر دقة من الناحيتين الإجرائية والمنهجيّة في قياس اتجاهات المبحـــوثين نحو الظواهر البحثية المختلفة وبخاصةٍ تلك التي تتسم بالطابع السياسي.

نتائج الاستطلاع:

أولاً: تقييم الرأي العام لحدود تحقيق ثورة ٢٥ يناير لأهدافها:

يوضح الشكل التالي اتجاهات الرأي العام المصري نحو مدى تحقيق ثورة ٢٥ يناير لأهدافها المتمثلة في الحرية والعيش والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

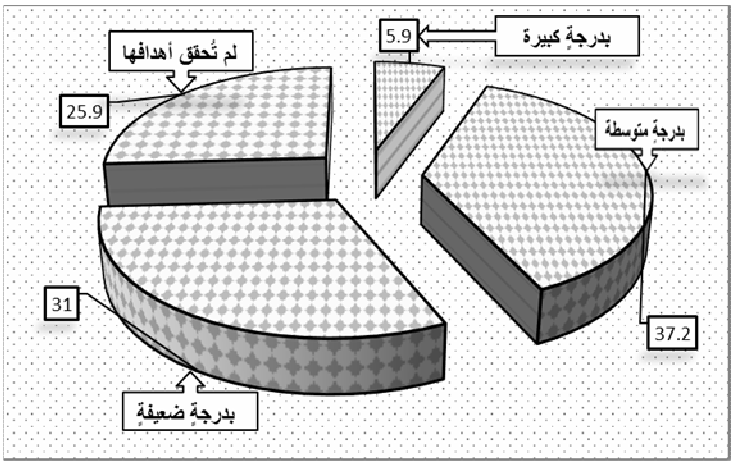

شكل رقم (١)

تقييم المبحوثين لانجاز ثورة ٢٥ يناير لأهدافها بمد مرور عامين على قيامها

يتضح من نتائج الشكل السابق أن ٥٦,٩% من المبحوثين يعتقدون أن ثورة ٢٥ يناير لم تحقق أهدافها الأربعة الرئيسية أو على الأقل فقد حققت القدر اليسير منها.

وعلى الجانب الآخر يعتقد ٥,٩% من المبحوثين أن ثورة ٢٥ يناير قد حققت أهدافها الرئيسية بدرجةٍ كبيرة. وتُظهر نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ ودرجة ثقة ٩٩% بين من يعتقدون أن المجتمع المصري لم يُنجز أهداف ثورته على الرغم من مرور عامين على مرورها في مقابل من يعتقدون بتحقيق أهداف الثورة بدرجةٍ كبيرة حيث كانت الفروق في صالح المجموعة الأولى في مقابل المجموعة الثانية مما يعكس وجود إحباط لدى الرأي العام المصري بشأن تعثر الثورة وعدم قدرة المجتمع على تكريس أهدافها في الواقع المصري سواءً السياسي أم الاجتماعي أم الاقتصادي. وقد كانت قيمة اختبار **z** لقياس الفروق في تقييمات المبحوثين ١٦,٣٤؛ وهي قيمة كبيرة تعكس اعتقادات قوية لدى الرأي العام المصري بضرورة العمل الجاد لانجاز أهداف ثورة ٢٥ يناير والحيلولة دون تغييبها خلال مرحلة التحول السياسي التي تمر بها مصر.

ثانياً: المصادر والوسائل التي يعتمد عليها الرأي العام في الحصول على المعلومات عن الأوضاع بعد ثورة السياسية في مصر ٢٥ يناير:

يوضح الشكل التالي ترتيب الوسائل التي اعتمد عليها المبحوثون في استقاء المعلومات عن الواقع السياسي والاقتصادي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

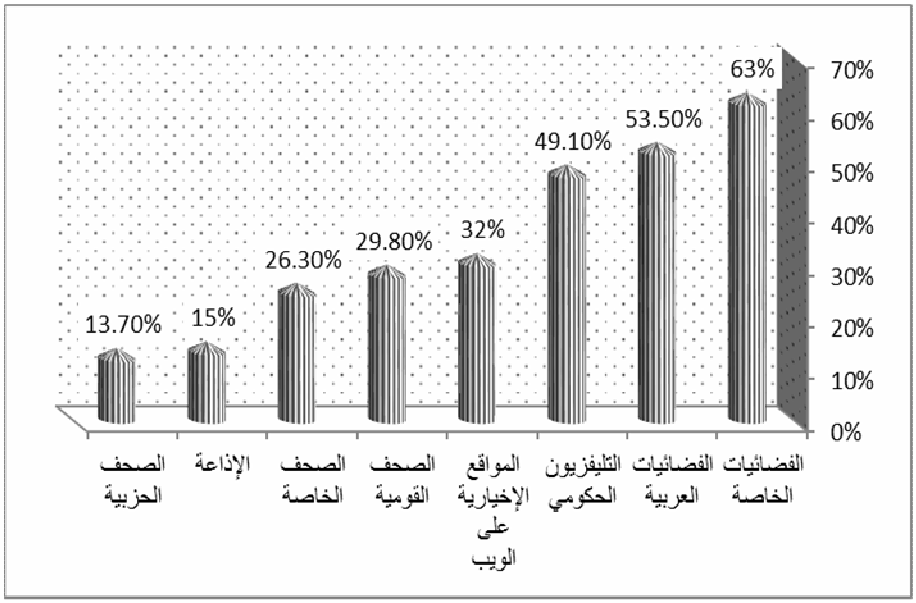

شكل رقم (٢)

الوسائل التي يعتمد عليها المبحوثون في الحصول على المعلومات عن الأوضاع السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير

يتضح من نتائج الشكل السابق أن المبحوثين يعتمدون بشكلٍ أساسي على الفضائيات المصرية الخاصة بوصفها المصدر الأولى للمعلوماتٍ عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر وذلك بوزنٍ نسبي قدره ٠,٦٣ من إجمالي المبحوثين؛ على حين جاءت الفضائيات العربية الخاصة كالجزيرة والعربية وغيرها في المرتبة الثانية بوزنٍ نسبي قدره ٠,٥٣٥.

ومن النتائج المهمة التي يطرحها الشكل رقم(٢) تحسن الصورة الذهنية لقنوات التليفزيون الحكومي حيث احتلت المرتبة الثالثة ضمن قائمة الوسائل التي يعتمد عليها المبحوثون في الحصول على المعلومات عن الأوضاع في مصر. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تراجع مصداقية التليفزيون الحكومي إبان

أحداث ثورة ٢٥ يناير لتجاهله لتلك الأحداث المهمة التي غيرت الخريطة السياسية لمصر؛ بيدّ أن نتائج الاستطلاع الحالي تطرح تحسناً في مصداقية التليفزيون الحكومي لدى الرأي العام المصري بعد عامين من ثورة ٢٥ يناير حيث اتجهت القنوات الحكومية مؤخراً صوب تحري المهنيّة والصدقية والموضوعية في معالجة الأحداث المهمة في المجتمع المصري. كما تُشير النتائج إلى أنه على الرغم من الانتشار السريع للويب (الشبكة العالمية للمعلومات) لدى الشباب المصري تحديداً إلا أن مجموع الرأي العام المصري مازال يعتمد على الوسائل التلقليدية وأبرزها التليفزيون كمصدر للمعلومات عن الأحداث المهمة. وفي هذا الصدد حلت المواقع الإخبارية على الويب في المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره ٠,٣٢ ؛ مما يعكس تقدم الفضائيات على الويب بوصفها مصدراً أولياً للمعلومات عن الأوضاع السياسية لدى الرأي العام المصري.

ثالثاً: الصورة الذهنية المنطبعة لدى الرأي العام حول الأوضاع السياسية السائدة في مصر:

يوضح الشكل التالي تصورات المبحوثين حول التجاذبات التي تسود الحياة السياسية في مصر في إطار مرحلة التحول الديمقراطي التي تمر بها البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير.

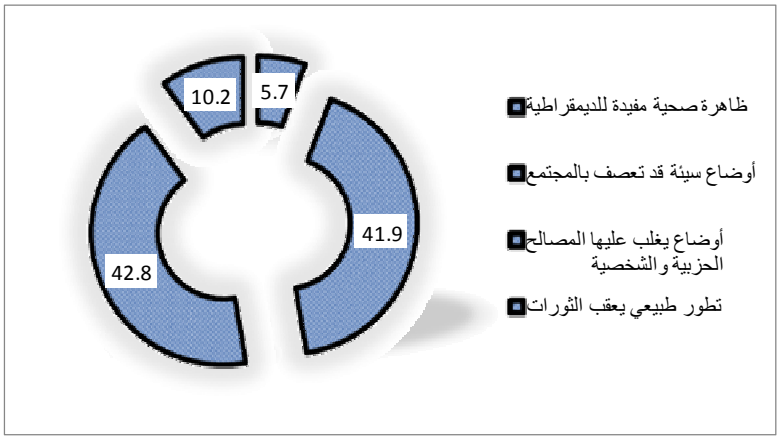

شكل رقم (٣)

تصورات الرأي العام المصري حول التجاذبات في الواقع السياسي المصري

تُشير نتائج الاستطلاع الحالي إلى أن غالبية الرأي العام المصري يعتقد أن الصراعات والتجاذبات التي تسود الواقع السياسي المصري إنما ترجع أساساً إلى إعلاء المصالح الحزبية والشخصية على المصلحة العامة في مصر. وأن ذلك ينطبق على صُناع القرار والحكومة وكذلك المعارضة السياسية. ويدعم الطرح الحالي ما ذهب إليه ٤١,٩% من المبحوثين بأن الصراعات والتجاذبات السياسية الحالية قد تعصف بالمجتمع المصري وتحيد به عن المسار الديمقراطي حيث تتواري مطالب ثورة ٢٥ يناير المتمثلة في الحرية والكرامة والعيش والعدالة الاجتماعية. وفي المقابل يعتقد ٥,٧% فقط من المبحوثين أن التجاذبات السياسية إنما تُمثل ظاهرة صحية مفيدة للحراك السياسي والتجربة الديمقراطية الناشئة. ويُعد الطرح الأخير أقل وزناً وأهمية من الناحية الإحصائية مقارنةً بالطرح القائل بخطورة الأوضاع السياسية الحالية على المجتمع المصري ومقدراته المعنوية والمادية.

رابعاً: اتجاهات الرأي العام نحو أسباب الانقسامات السياسية الراهنة في مصر:

يوضح الجدول التالي اتجاهات الرأي العام المصري نحو الأسباب التي دفعت وكرّست تدهور الواقع السياسي المصري في الآونة الأخيرة.

جدول رقم (١)

اتجاهات المبحوثين نحو أسباب ومسوِّغات الانقسام السياسي في مصر

طبيعة الانقسامات السياسية وأسبابها	موافق		محايد		معارض		المتوسط	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%		
سعي بعض الدول العربية والأجنبية لدعم الانقسام داخل مصر	٤٠٢	٧٤,٤	٩٠	١٦,٧	٤٨	٨,٩	**٢,٦٦**	٨٨,٥
سياسات الإخوان المسلمين وتدخلهم في عمل الرئيس مرسي	٣٦٢	٦٧	٧٦	١٤,١	١٠٢	١٨,٩	**٢,٤٨**	٨٢,٧
حداثة التجربة الديمقراطية بعد الثورة وعدم فهم الناس للأسلوب الديمقراطي	٣٣٧	٦٢,٤	١٢٠	٢٢,٢	٨٣	١٥,٤	**٢,٤٧**	٨٢,٣
مسئولية وسائل الإعلام عن تأجيج الخلافات والصراعات السياسية	٣٠٩	٥٧,٢	١٠٥	١٩,٥	١٢٦	٢٣,٣	**٢,٣٤**	٧٨
مسئولية جبهة الإنقاذ الوطني عن الانقسامات السياسية الحالية .	٢٩٨	٥٥,٢	١٣٠	٢٤,١	١١٢	٢٠,٧	**٢,٣٤**	٧٨,١
دور قيادات الحزب الوطني المنحل عن حالة الانقسام الحالية في مصر	٣١٥	٥٨,٣	٨٤	١٥,٦	١٤١	٢٦,١	**٢,٣٢**	٧٧,٤
الخلافات الحالية بين مكوِّنات تيار الإسلام السياسي	٢٥٦	٤٧,٤	١٥٢	٢٨,٢	١٣٢	٢٤,٤	**٢,٢٣**	٧٤,٣
الرئيس مرسي وحكومته هم السبب الرئيسي للانقسام السياسي الحالي	٢٤٨	٤٥,٩	١٠٧	١٩,٨	١٨٥	٣٤,٣	**٢,١٢**	٧٠,٦

تطرح نتائج **الجدول رقم (١)** التقييم الشامل من قبل الرأي العام المصري لأطراف الصراع السياسي في مصر متمثلةً في مؤسسة الرئاسة وتيار الإسلام السياسي (الإخوان والسلفيين) وجبهة الإنقاذ الوطني؛ فضلاً عن الأطراف الإقليمية والخارجية التي تعمل على تأجيج الصراع السياسي في مصر- من وجهة نظر المبحوثين من عينة الدراسة-؛ووفقاً للنتائج التي يطرحها الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تُسيطر نظرية المؤامرة على تقييم الرأي العام المصري لمسوِّغات الصراع السياسي في مصر حيث يعتقد غالبية المبحوثين أن دولاً وقوى إقليمية ودولية لا تريد الاستقرار لمصر وأن بعض هذه القوى يستهدف ثورات الربيع العربي ويعمل على إجهاض التجربة الديمقراطية الناشئة في مصر. وقد كانت اعتقادات المبحوثين بشأن نظرية المؤامرة على مصر قوية حيث بلغ متوسط الاتجاهات في هذا الشأن ٢,٦٦ وهو متوسط مرتفع من الناحية الإحصائية ويدعم بدوره إلقاء المسئولية على الأطراف الخارجية التي تعمل على تأجيج الصراع السياسي بين الأطراف السياسية الرئيسية في مصر.
- يعتقد جانب كبير من الرأي العام المصري أن مؤسسة الرئاسة لم تتمكن من الانفصال عن جماعة الإخوان المسلمين حيث تُسيطر الجماعة -من وجهة نظرهم- على عملية صنع القرار السياسي الرئاسي بما يتفق وتوجهات الجماعة التي يعتقد المبحوثون أنها لا تتسق ومتطلبات الثورة وتوجهاتها؛ ومن ثمّ فإن تدخل جماعة الإخوان في عمل الرئيس مرسي إنما يعكس نمطاً سافراً للمغالبة السياسية على حساب المشاركة مع الأحزاب والقوي والحركات السياسية والثورية في المجتمع الأمر الذي يُكرِّس الانقسام السياسي ويقود المجتمع المصري إلى عدم الاستقرار.
- وتُشير نتائج الجدول السابق إلى أن المبحوثين يعتقدون أن المصريين حديثو عهدٍ بالديمقراطية ومتطلبات التحول الديمقراطي التي تقوم على المشاركة والجدل البنّاء والبعد عن الإساءة للغير، وضرورة إعلاء قيم الشفّافية والتعاون، وإعلاء المصلحة العامة للوطن المصري على المصالح الحزبية والشخصية الضيقة. وقد كان متوسط تقييم المبحوثين لهذا السبب مرتفعة حيث بلغ متوسط الاتجاهات في هذا الشأن ٢,٤٧ وهو متوسط مرتفع ويعكس وعياً لدى الرأي العام بمتطلبات مرحلة التحول الديمقراطي القائمة على التوافق والانسجام

السياسي بن القوى السياسية في إطار النهوض بالمجتمع بعيداً عن الانتصار للمصالح الضيقة التي قد تهدد الاستقرار السياسي للمجتمع وتضر بمقدراته المادية والمعنوية.

- على الجانب الآخر يعتقد قطاعٌ كبيرٌ من الرأي العام المصري أن الخطاب الإعلامي الصادر عن وسائل الإعلام قد ساهم في تأجيج الصراع بين الأحزاب والقوى والحركات السياسية في مصر.وفي هذا الصدد يعتقد ٥٧,٢% من المبحوثين بغياب مفهوم المسئولية الاجتماعية لدى وسائل الإعلام وبخاصة الفضائيات التي دأبت على إبراز الصراعات الأيديولوجية والفكرية والخلافات في الرؤى والتوجهات بين مكوِّنات الحياة السياسية المصرية من صُناع القرار والمسئولين الرسميين والأحزاب والقوى والحركات السياسية المختلفة في مصر.
- وتُشير نتائج الجدول رقم (١) إلى أن ثمة اعتقادات قوية نسبياً لدى الرأي العام المصري بمسئولية جبهة الإنقاذ الوطني عن تفاقم الصراع والخلافات السياسية التي يموج بها المجتمع المصري حيث كان متوسط الاتجاهات في هذا الشأن ٢,٣٤؛وتعكس النتيجة الحالية تقييم الرأي العام المصري السلبي للمعارضة السياسية حيث يعتقد جانبٌ كبيرٌ من المبحوثين أن على المعارضة السياسية أن تتخذ آليات ملائمة تحقق بها مراميها السياسية دون الإضرار بالاستقرار المجتمعي وبما يسمح بتدعيم الحراك السياسي وإنضاج التجربة الديمقراطية في مصر عبر الزمن.
- كما تُشير النتائج إلى أن ٥٨,٣% من المبحوثين يعتقدون أن قيادات الحزب الوطني المنحل إنما تريد وتسعى حثيثاً نحو إعادة إنتاج النظام السابق ؛ ومن ثمّ تعمد تلك القيادات على تكريس الاستقطاب السياسي وإشاعة الصراع بين الأحزاب والقوى والحركات السياسية في مصر. وتعكس النتيجة الحالية وعياً متزايداً لدى الرأي العام المصري بأن أقطاب النظم القديمة دائماً ما يعمدون إلى إحياء تلك النظم عبر إشاعة الخلافات وتأجيج الصراع السياسي والعمل على تضليل الرأي العام والسيطرة عليه واحتوائه عبر الزمن.
- على الجانب الآخر؛ توجد ثمة اتجاهات سلبية لدى الرأي العام تتسم بالقوة النسبية بشأن تقييم تيار الإسلام السياسي في مصر في ضوء الخلافات المحتدمة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين وبخاصة حزب النور السلفي.

وقد كان متوسط الاتجاهات في هذا الشأن ٢,٢٣؛ وهو متوسط يتخطى حاجر المنتصف في شدة الاتجاه بنحو ٠,٧٣ نقطة؛ ويعني ذلك أن المبحوثين يعتقدون أن تلك الخلافات التي برزّت بقوةٍ بين الإسلاميين قد ألقت بظلالٍ سيئةٍ على استقرار المجتمع المصري وأضرت بالتجربة الديمقراطية في مصر.

- كما تُشير النتائج أيضاً إلى التقييم السلبي من قبل الرأي العام لمؤسسة الرئاسة والحكومة حيث يعتقد نصف المبحوثين تقريباً إلى أن الرئيس مرسي وأفراد حكومته هم المسئولون عن تردي الأوضاع السياسية في مصر في ظل غياب الانجازات الملموسة على أرض الواقع؛ وعدم الاستجابة للمطالب الجماهيرية ومطالب المعارضة السياسية بإجراء تعديلات جوهرية على حكومة د.هشام قنديل. وقد تخطى متوسط شدة الاتجاه في هذا الصدد حدود المنتصف بنحو ٠,٦٢ نقطة؛ مما يعكس اتجاهات سلبية لدى الرأي العام المصري بشأن أداء مؤسسة الرئاسة والحكومة في تعاطيهما السياسي مع المعارضة والقوى والحركات السياسية والثورية في المجتمع المصري مما ساهم بقوةٍ في تكريس الانقسامات السياسية في مصر.
- كما تبين من الاستطلاع وجود فروق دالة إحصائياً بين المبحوثين من حيث تقييمهم لأسباب تدهور الأوضاع السياسية الداخلية وفقاً للمجال الجغرافي–أي المحافظات التي ينتمون إليها–، حيث تبين أن المبحوثين في محافظة الجيزة كانوا الأكثر موافقة على أن التدخلات الخارجية وعدم الفهم الصحيح للديمقراطية هما أبرز أسباب الانقسام السياسي في مصر، بينما كان المبحوثون أنفسهم الأقل ميلاً نحو تحميل مسئولية الانقسام على عاتق الإخوان المسلمين. ورغم وجود تباينات نسبية في اتجاهات المبحوثين في مختلف المحافظات عينة الاستطلاع نحو تحميل كل من جبهة الإنقاذ الوطني والإعلام المصري وقيادات الحزب الوطني السابقة ومؤسسة الرئاسة مسئولية الانقسامات السياسية التي تعاني منها مصر حالياً، إلا أن المبحوثين في محافظة الجيزة قد أظهروا مواقف حادة واتجاهات سلبية تُلقي بدورها تبعات التدهور السياسي في مصر على عاتق كلٍ من جبهة الإنقاذ الوطني والإعلام المصري وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي المنحل. كما ظهر من نتائج الاستطلاع أن نوع المبحوثين وفئاتهم العمرية– أي السن–؛ لا يؤثران على اتجاهاتهم نحو الأسباب والقوى الفاعلة التي يعتقدون أنها المسئولة عن حالة الانقسام السياسي الذي تشهده مصر حاليا.

خامساً: اتجاهات الرأي العام نحو الحلــول المقترحــة للوضــع السياســي والمجتمعي المتأزم:

يوضح الجدول التالي اتجاهات المبحوثين نحو الحلول المقترحة للعبور مــن الوضع المتأزم في مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً:

جدول رقم (٢)

اتجاهات الرأي العام نحو الحلول المقترحة للانقسامات الداخلية في مصر

الحلول المقترحة	موافق		محايد		معارض		المتوسط	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%		
وضع وتبني مشاريع قومية يلتف حولها أبناء المجتمع المصري	٥٠٠	٩٢,٦	٣٥	٦,٥	٥	٠,٩	٢,٩٢	٩٧,٢
الاستفادة من خبرات كل أبناء الوطن في إدارة مؤسسات الدولة	٤٩٤	٩١,٥	٣٦	٦,٧	١٠	١,٨	٢,٩٠	٩٦,٥
البحث عن حلول سريعة للوضع الاقتصادي المتدهور	٤٨٤	٨٩,٦	٤٠	٧,٤	١٦	٣	٢,٨٧	٩٥,٦
اعتماد رئيس الجمهورية والحكومة على الأكفاء في كل التخصصات	٤٧١	٨٧,٢	٥٧	١٠,٦	١٢	٢,٢	٢,٨٥	٩٥
توفير ضمانات الحياد والنزاهة في انتخابات مجلس الشعب المقبلة	٤٦٨	٨٦,٧	٥٢	٩,٦	٢٠	٣,٧	٢,٨٣	٩٤,٣
تطوير منظومة الإعلام ووضع ضوابط تنظيمية لقواعد الممارسة الإعلامية.	٤٥٣	٨٣,٩	٧٦	١٤,١	١١	٢	٢,٨٢	٩٤
دعم الحوار بين الرئاسة وكافة الأطياف السياسية.	٤٦١	٨٥,٤	٤٤	٨,١	٣٥	٦,٥	٢,٧٩	٩٣
عقد مؤتمر قومي للحوار المجتمعي بمشاركة شعبية.	٤٢٢	٧٨,١	٩٦	١٧,٨	٢٢	٤,١	٢,٧٤	٩١,٤
إجراء تعديلات على المواد الخلافية في الدستور	٣٩٤	٧٣	٧٢	١٣,٣	٧٤	١٣,٧	٢,٥٩	٨٦,٤
تشكيل حكومة إنقاذ وطني	٣٤٢	٦٣,٣	٨٣	١٥,٤	١١٥	٢١,٣	٢,٤٢	٨٠,٧
تغيير النائب العام الحالي	٣١٨	٥٨,٩	١٢٥	٢٣,١	٩٧	١٨	٢,٤١	٨٠,٣

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢) أن الرأي العام المصري لديه اتجاهات قوية بشأن ما ينبغي القيام به على المديين القريب والبعيد لحل الوضع المتأزم في مصر ودفع المجتمع نحو الاستقرار ونبذ الخلافات بين القوى السياسية في إطار إعلاء المصلحة العامة للوطن. ووفقاً لنتائج الجدول السابق يتضح ما يلي:

- يسود اتفاقٌ بين المبحوثين على أن الحل الاقتصادي هو قطب الرحى في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وضمان الرضا بين جموع المواطنين. وفي هذا الصدد أظهر المبحوثون اتجاهات قوية جداً كانت متوسطاتها (٢,٩٢و٢,٩٠و٢,٨٧) بشأن الحلول الاقتصادية والتي تمثلت في ضرورة تبني الدول لمشروعات قومية عملاقة يلتف حولها الرأي العام بوصفها رمزاً للتنمية والنهوض المجتمعي، كما ينبغي وضع حلول إبداعية للوضع الاقتصادي المتدهور؛ ولا يمكن لذلك أن يتحقق دون الاعتماد على الخبرات الاقتصادية الرصينة من أبناء الوطن سواءً في الداخل أم الخارج.
- على الجانب الآخر، جاءت حزمة الحلول السياسية في المرتبة الثانية من الأهمية لدى الرأي العام المصري؛ حيث أبرز المبحوثون أهمية اعتماد مؤسسة الرئاسة على الأكفاء من أبناء الوطن المصري في كافة التخصصات. وأن يكون ثمة ضمانات ملموسة لنزاهة الانتخابات البرلمانية حتى لا يستأثر الرئيس مرسي بمهام التشريع في ظل غياب مجلس الشعب، فضلاً عن ضرورة قيام مؤسسة الرئاسة بإجراء حوار وطني بناء مع كافة الأطياف السياسية للخروج من الوضع المتأزم في مصر ودفع المجتمع نحو الاستقرار.
- وتُبرز نتائج الجدول رقم(٢) وعياً متزايداً لدى الرأي العام المصري بضرورة ضبط الأداء الإعلامي في مصر من خلال وضع ضوابط تنظيمية لقواعد الممارسة الإعلامية. وقد كانت اتجاهات المبحوثين في هذا الشأن قوية حيث بلغ متوسطها ٢,٨٢؛ ويعني ذلك أن الرأي العام المصري يعتقد أن الممارسات الإعلامية المسئولة يمكن أن يكون له دوراً بناءًا في تهيئة المناخين السياسي والاقتصادي في مصـــر بشكلٍ مواتٍ بما يدعم المشاركة السياسية والحوار الرشـــيد بين القوى الســـياسية الفاعلة في مصر، فضلاً عن دفع عجـــلة التنمية للأمام في إطار حشد المصريين نحو أولوياتٍ وطنية تقوم على مبادئ الحـــرية، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية.

- وأخيراً؛ فقد جاءت الحلول القانونية في مؤخرة الحلول التي يعتقد الرأي العام أنها السبيل للخروج من الوضع المتأزم في مصر. وفي هذا الصدد كانت متوسطات الاتجاهات لدى المبحوثين أقل قوة من اتجاهاتهم بشأن الحلول الاقتصادية والسياسية؛ حيث بلغ متوسط شدة الاتجاه ٢,٥٩ بشأن المطالبة بتغيير المواد الخلافية في دستور ٢٠١٢م ؛ بينما تراجعت إلى ٢,٤٢ بشأن المطالبة بتغيير النائب العام المستشار طلعت عبد الله.
- كما تبين من نتائج الاستطلاع الحالي وجود اختلاف واضح بين المبحوثين في درجة الموافقة على آليات الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية في مصر حسب المحافظات التي ينتمون إليها؛ حيث تبين أن المبحوثين في محافظة الجيزة هم الأكثر موافقة على جميع الحلول المقترحة السابقة كآليات للخروج من الأزمة، الأمر الذي يتفق مع كونهم الأكثر تفاؤلا بشأن تحقيق الثورة لأهدافها. كما ظهر من نتائج الاستطلاع أن نوع المبحوثين ومرحلتهم العمرية لا يؤثران على اتجاهاتهم نحو آليات الخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها مصر، ويُستثنى من ذلك الحل المتعلق بضرورة "إجراء تعديلات على المواد الخلافية في الدستور"، حيث تبين وجود اختلافات نسبية بين المبحوثين حسب النوع في درجة الموافقة على هذا الحل المقترح وذلك لصالح الإناث، حيث وافقت ٧٥,٥% منهن على هذا الحل مقابل ٧٠,٥% من المبحوثين الذكور.

الخلاصة:

أبرزت نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز بحوث ودراسات الرأي العام بكلية الإعلام خلال شهر مارس ٢٠١٣م حول الانقسامات السياسية في مصر عدداً من الأمور والقضايا المهمة المتعلقة بالرأي العام وتعاطيه مع الأحداث المهمة في مصر. ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك القضايا على النحو التالي:

كانت لدى المبحوثين اتجاهات قوية بشأن أسباب ومسوِّغات الانقسامات السياسية في مصر مما يُشير إلى أن ثمة وعياً متزايداً لدى الرأي العام المصري بشأن فهم الأزمة المصرية وأسبابها والعوامل التي تعمل على تكريسها سواءً أكانت داخلية أم خارجية؛ وإن كانت نتائج الاستطلاع قد أبرزت ميولاً حادة لدى الرأي العام المصري بقبول نظرية المؤامرة لتفسير تدهور الأوضاع في مصر في الآونة الأخيرة. كما أبرزت نتائج الاستطلاع الحالي أن القطاعات العريضة من الرأي

العام المصري وإن كانت تهتم بالشئون السياسية والاقتصادية إلا أنها لا تنتمي إلى أحزابٍ أو قوى أو حركاتٍ سياسية مما يعكس ضعف التركيبة البنيوية للنظام السياسي الحزبي في مصر.ويحد من قدرة الأحزاب عن التعبير الصادق عن المطالب الجماهيرية لجموع المواطنين.

كما أبرزّت النتائج أن الرأي العام المصري يعتقد بعدم مسئولية الأداء المهني لوسائل الإعلام المصرية ؛ كما يعتبرها جزءاً من الوضع المتأزم بمصر لجنوحها نحو تأجيج الخلافات بين القوى السياسية المختلفة، وتكريس وتدعيم مناخ الصراع السياسي في مصر.

وبصفةٍ عامة فإن النتائج الحالية تُشير إلى وجود اتجاهاتٍ سلبيةٍ لدى الرأي العام المصري بشأن تحقيق مطالب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م؛ حيث يعتقدون بغياب مناخ الحرية، واستمرار الأوضاع السلبية السابقة – ما قبل ثورة يناير– بشأن العيش والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع:

(1) Koji Fuse,(2000), "***Ideological Constraints of Public Opinion Polls: History, Legitimation, and Effects on Democracy***", Thesis (Ph. D.), University of Texas at Austin, pp.83-94.

(٢) خالد صلاح الدين حسن علي، **الرأي العام: أُسسه ومفاهيمه.. نماذجه ونظرياته**، (مكة المكرمة: مكتبة العقد الفريد،٢٠٠٦م).

(3) Jeff Blackman, (2012),"***If Something Important for me, Is it Important for Canada?, Exploring Salience with Political Events, Issues, and Opinion Polls***", Thesis(MA), Canadian University, Ottawa, pp.11-15.

(4) Kurt Lang, (2008), "What Polls can and Cannot Tell Us about Public Opinion :Keynote Speech at the 60th Annual Conference of WAPOR", **International Journal of Public Opinion Research**, vol.20, no.1, pp.3-22.

(*) شارك في عملية جمع بيانات الاستطلاع الحالي الباحثون الآتية أسماؤهم:

- د. هويدا محمد الدر
- د. فاطمة شعبان محمد
- د. يسرا حسني عبد الخالق
- أ. صلاح فتحي
- أ. حسين خليفة.

(٥) اُنظر في هذا الصدد المراجع التالية:

- Tamila Karpyk, (2009), "Transition toward Democracy: Test of Democratization Theory in The Cases of Ukraine and Poland", ***Paper Presented at The 67th MPSA Annual National Conference, Chicago, IL, USA, April 2-5, pp.1-23.***
- Laura Roselle, (2007), "Media Systems, Political Transitions, and Political Violence", ***Paper Presented at The Annual Meeting of The International Studies Association 48th Annual Convention, Chicago, IL, USA, Feb 28, pp.1-36.***
- Baohua Zhou, (2012),"Online Participation and Political Efficacy in a Transitional Society: An Empirical Study of "PX Event" in China", ***Paper Presented at The Annual Meeting of The International Communication Association , Phoenix, AZ, May 24, pp.1-33.***

(٦) **اُنظر في هذا الصدد المراجع التالية:**

- Suk, H. Kim,(2011)," Mass Media and The Public Sphere : The Role of Media System", ***Paper Presented at The Annual Meeting of The International Communication Association, TBA, Boston, MA, May 25, pp.1-31.***
- Laura Roselle,(2007),***Op.cit***.,pp.1-36.
- Vincent Ferraro,(1996),"Dependency Theory: An Introduction", ***(Online), available at: http://downloadily.com/dependency-theory-an-introduction-byu-6377069.html, Date of Search: 22/2/2013.***

(7) Jennifer Kowalewski. (2011), "Mediation Factors; What Cognitive Mechanisms may Influence The Agenda-Setting and Priming Effects?", ***Paper Presented at The Annual Meeting of The International Communication Association, TBA, Boston, MA, May25, pp.3-5.***

(٨) مركز استطلاع الرأي العام، **استطلاع رأي المواطنين حول المشاركة في الانتخابات،** (القاهرة: مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠٠٤م). **متاح على موقع المركز على الويب:-**
http://www.pollcenter.gov.eg/view_polldetails.aspx?ws_poll_id=8

(٩) مركز استطلاع الرأي العام، **استطلاع رأي المواطنين حول دور المجالس الشعبية المحلية،** (القاهرة: مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠٠٥م). **متاح على موقع المركز على الويب:-**
http://www.pollcenter.gov.eg/view_polldetails.aspx?ws_poll_id=8

(١٠) مركز استطلاع الرأي العام، **رأي المواطنين في العلاقة بين الشرطة والشعب،** (القاهرة: مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠١١م). **متاح على موقع المركز على الويب:-**
http://www.pollcenter.gov.eg/view_polldetails.aspx?ws_poll_id=1

(١١) مركز استطلاع الرأي العام، **كيف يرى المصريون الرئيس القادم؟،**(القاهرة: مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ٢٠١٢م). **متاح على موقع المركز على الويب:**
http://www.pollcenter.gov.eg/view_polldetails.aspx?ws_poll_id=1

(١٢) المركز المصري لبحوث الرأي العام" بصيرة"، **استطلاع رأي حول انتخابات رئاسة الجمهورية: الاستطلاع السادس،**(القاهرة: مايو٢٠١٢م)، متاح على موقع المركز على الويب: http://baseera.com.eg/baseera/recent_polls_ar.aspx.

(١٣) جمال عبد الجواد وآخرون،**استطلاع مركز الدراسات بالأهرام: موسى وشفيق ومرسي بالمقدمة وتوقع الإعادة بينهم،**(القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠١٢م).

(١٤) المركز المصري لبحوث الرأي العام" بصيرة"، **تقييم أداء الرئيس بعد ستة شهور من توليه الحكم،**(القاهرة: ديسمبر٢٠١٢م)، متاح على موقع المركز على الويب:
http;//baseera.com.eg/baseera/recent_polls_ar.aspx.

(١٥) **أُنظر في هذا الصدد المراجع التالية:**

- Janet M. Ruane,(2005)," ***Essentials of Research Methods : A Guide to Social Science Research***",(USA: MA, Blackwell Publishing,)p.118.

- Ina Bertrand& Peter Hughes,(2005***)," Media Research Methods ; Audiences, Institutions, Texts***",(New York: Palgrave Macmillan),p.68.

(**) عقد مركز بحوث ودراسات الرأي العام بمقر قاعة المؤتمرات بكلية الإعلام ندوةً بحثيةً موسعة لعرض نتائج الاستطلاع الحالي وتوصياته وذلك يوم٢٠١٣/٤/١٠م. وحضر الندوة خبراء وأكاديميين في علوم السياسة والاتصال السياسي والرأي العام وقاموا بدورهم بالتعليق على نتائج الاستطلاع الحالي الذي قامت مختلف وسائل الإعلام التقليدية والحديثة بنشر وبث نتائجه وتوصياته.

ملحق الدراسة:

خصائص عينة الاستطلاع:

جدول رقم (٣)

الخصائص البحثية لعينة الاستطلاع

الخصائص الديموجرافية للمبحوثين		التكرار	النسبة %
النوع	ذكر	٢٧١	٥٠,٢
	أنثى	٢٦٩	٤٩,٨
الإجمالي		**٥٤٠**	**١٠٠**
الفئات العمرية	أقل من ٢٠ عاماً	١٣٠	٢٤
	٢٠- ٢٩ عاماً	١٥١	٢٨
	٣٠- ٣٩ عاماً	١٢٤	٢٣
	٤٠- ٤٩ عاماً	٨١	١٥
	٥٠ عاماً فأكثر	٥٤	١٠
الإجمالي		**٥٤٠**	**١٠٠**
المستوى التعليمي	يقرأ ويكتب	١٦	٣
	مؤهل أقل من المتوسط	٣٩	٧,٢
	متوسط أو فوق المتوسط	١٩١	٣٥,٤
	مؤهل عالٍ	٢٦٦	٤٩,٣
	دراسات عليا	٢٨	٥,١
الإجمالي		**٥٤٠**	**١٠٠**
المنطقة الجغرافية	القاهرة	١٢٠	٢٢,٢٢
	الجيزة	١٠٠	١٨,٥٢
	المنوفية	١٠٠	١٨,٥٢
	أسيوط	١٠٠	١٨,٥٢
	الشرقية	١٢٠	٢٢,٢٢
الإجمالي		**٥٤٠**	**١٠٠**

الانتماء الحزبي للمبحوثين :